

في حق قولك ان النسبة يعقلان وفيه حسن رأي ابي

لكن الحسن الكس لان العلامة وان كانت مفاعلة من الحائنين
لكن الانسب النساء ها الى التابع اذ حست ان يقال المجازي كالمثل
السمع دون العكس كما ان النسبة وان كانت مفاعلة من الحائنين
لكن الانسب النساء ها الى التابع اذ حست ان يقال جالس الوزير
السلطات دون العكس فتأمل **قوله** في حق قولك ان النسبة
في حق قولك الخ هو متعلق بمجد وفي صفة للقرينة وما يذكر زيادة
علمها وانما اورد المص المثال ح ان الايجاز مطلوب في مثل هذه
الرسالة ومما ياتي الزيادة من الوحشة والقرينة لا يمكنه تقريح
السمع الا ههنا فقد **قوله** محال المنه الى المجازي هو محال كثير
من الخلق عيني الخدش والمراج وهو ظفر كل سم طائر كان اولاً
صايد كان اولاً وهو ظفر ما يصيد من الطير هكذا السرير
في عبارة القاموس قال بعضهم والظاهر انه استمر الى استمران
المخلد بين معنيين احدهما ظفر السم مطلقاً وثانيها ظفر الطائر
الصايد وعلى كل فالظفر اعم مطلقاً اذ الظاهر من نسبة اللفظة ان
الظفر عام للانسك والسم الطائر وغير الطائر والصايد وغير
الصايد فاده بعض المحققين **قوله** نسبت بكس ثابته كقرينة اي
علقت علوقاً حسياً وانما قد ناه بالحسنى لاجل ان يكون من الملائك
المشبه به فكوناً ترجيحاً وتوشح كون ذلك ترجيحاً بانها عما بعد
ترجيحاً لو كان مشاً للمشبه وهو المشبه وهو انما اثبتت هنا الخالق
واجيب بان محال لما كان مثبتة للمشبه كان ما اثبتت لها مشتها
للمشبه لان المشت المميت لشيء مثبت كذلك الشيء بواسطة
كونه مشتها لما اثبت له فالنسب مثبتة للمشبه بواسطة قاله
المجدول **قوله** وفيه حسن فر ايد الصنير راجع للعقد الثالث

كما لا يخفى **قوله** الفريدة الاولى بين المص في هذه الفريدة مذهب السلف
في قرينة المنسبة **قوله** ذهب السلف الى ان الامر الخ اي كالمثال في
المثال المقدم وقد اعترضه العمام بان كلامه يشتمل على تقييد
ان السلف يقولون بانه مسجل في معناه الحقيقي والتحقير انما هو
في الاثبات مع انهم لم يثبتوا على ذلك ويقضت ايضا انهم يسمون
الاثبات ذلك اسبقاً في تخيلية مع انه لا يسمي بها عمده الاثبات
قرينة المنسبة واجيب بان في الامر للهد والمهود الامر الذي
هو قرينة للاسقاط في الكتابة كما اشار اليه الشيخ الملوك وهذا
اولى من الجواب بملاحظة التقييد بالمنسبة اي من حيث القرينة
فقد **قوله** الذي اثبت للمشبه ليس المراد من اثباته له ما يثابده
منه وهو الحكمة عليه علم وجه الاسناد بل المراد من هو اعم
من ذلك فيشتمل ما اضيف اليه كما في قولهم محال المنسبة فلا يسترط
الاسناد بين مراع ومرفوع كما في قولهم نسبت المنسبة كما ثبته عليه
الشيخ الملوك **قوله** من خواص المنسبة به اعترض بان هذا قد يخرج
الاطفار في حق قولك اظفار المنسبة لا لانها ليست من خواص المنسبة
به بل تحققها في غير واجيب بان ليس المراد بها مطلق الاظفار
بل اظفار مخصوصة وهي التي لها دخل في الاعتقال ولاسكها
في هذا الوصف من خواص المنسبة به لانها للتحقق الاضيق ولكن
ان يقول المراد ان من خواص المنسبة به بالنسبة للمشبه وان لم يكن
من خواصه بالنسبة لغيره ولاسك ان الاظفار كذلك فتر **قوله**
مسجل اي لفظه فالصنير راجع للامر على تقدير مضاف وبين
ان الصنير راجع للامر لا بمعناه السابق بل بمعنى اخر وهو اللفظ
فيكون في كلام المص مستخدم فتأمل **قوله** وانما المجازي الاثبات

الفريدة الاولى ذهب السلف الى ان الامر الذي اثبت المنسبة من خواص المنسبة به مسجل في معناه الحقيقي وانما المجازي الاثبات